عبد الرحمان الشرقاوي
أستاذ القانون المدني الاقتصادي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

التنظيم القضائي

في ضوء:

- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي كما تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 يوليو 2022؛
- القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية كما تم نشره بتاريخ 13 يونيو 2022؛
- مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية؛
- القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 13.22؛
- القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14.22؛
- القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية؛
- القانون رقم 108.13 المتعلق بالقضاء العسكري؛
- القانون رقم 38.21 المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية؛
- القرار المشترك للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزير العدل رقم 1164.21 بتاريخ 6 أبريل 2021؛
- المرسوم رقم 2-22-400 صادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل؛
- مدونة الأخلاقيات القضائية، كما تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس 2021.

الطبعة التاسعة
2023

فهرس المواد

تقديم 3

مقدمة 11

الفصل الأول
المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي

المبحث الأول: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى تعزيز ضمانات المتقاضي 19

المطلب الأول: حق الولوجية إلى القضاء 19

المطلب الثاني: مبدأ مجانية القضاء 27

المطلب الثالث: مبدأ التقاضي على درجتين 38

المطلب الرابع: مبدأ القضاء الجماعي أو القضاء الفردي 44

المطلب الخامس: مبدأ علنية الجلسات 52

المطلب السادس: القضاء بين شفوية المرافعات ومبدأ الكتابة 53

المبحث الثاني: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى ترسيخ استقلال ونزاهة القاضي 55

المطلب الأول: ضمانات استقلال القضاة وعدم تحيزهم الواجب على الدولة توفيرها 57

المطلب الثاني: المعايير المتطلبة من القضاة أنفسهم لتحقيق استقلال القضاء 73

الفصل الثاني
تنظيم المحاكم واختصاصاتها

الفرع الأول : التطور التاريخي للتنظيم القضائي المغربي 79

المبحث الأول: التنظيم القضائي في مرحلة ما قبل الحماية 80

المطلب الأول: النظام القضائي الذي يستمد أحكامه من الشرائع السماوية 80

المطلب الثاني: النظام القضائي المستمدة أحكامه من القواعد الوضعية 84

المبحث الثاني: التنظيم القضائي في المغرب بعد فرض الحماية 86

المطلب الأول: التنظيم القضائي في المنطقة الخاضعة للاستعمار الفرنسي 86

المطلب الثاني: التنظيم القضائي في المنطقة الشمالية 90
المطلب الثالث: التنظيم القضائي في منطقة طنجة الدولية 92
المبحث الثالث: التنظيم القضائي بعد الاستقلال 94
المطلب الأول: التنظيم القضائي المغربي في المرحلة الممتدة من إعلان الاستقلال إلى صدور قانون المغربة والتوحيد 94
المطلب الثاني: التنظيم القضائي المغربي بعد صدور قانون المغربة والتوحيد والتعريب 97
المطلب الثالث: التنظيم القضائي منذ إصلاح سنة 1974 99
الفرع الثاني: تنظيم المحاكم واختصاصاتها في النظام القضائي المغربي المعاصر 103
المحور الأول: المحاكم المحددة في قانون التنظيم القضائي 104
المبحث الأول: محاكم أول درجة 105
المطلب الأول: المحاكم الابتدائية 105
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها 105
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية 111
المطلب الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 129
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية والمسطرة المتبعة أمامها 132
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية 132
المطلب الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 140
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية والمسطرة المتبعة أمامها 140
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 143
المبحث الثاني: محاكم ثاني درجة 147
المطلب الأول: محاكم الاستئناف 147
البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها 147
البند الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف والمسطرة المتبعة أمامها 152
المطلب الثاني: محاكم الاستئناف التجارية 154

البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها 155
البند الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف التجارية والمسطرة المتبعة أمامها 155
المطلب الثالث: محاكم الاستئناف الإدارية 157
البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها 158
البند الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 159
المبحث الثالث: محكمة النقض 161
المطلب الأول: تأليف محكمة النقض وتنظيمها 161
المطلب الثاني: اختصاص محكمة النقض 162
المطلب الثالث: المسطرة المتبعة أمام محكمة النقض 164
المحور الثاني: المحاكم غير المحددة في قانون التنظيم القضائي 167
المبحث الأول: توجه المشرع المغربي إلى إلغاء المحاكم الاستثنائية 167
المطلب الأول: المحاكم الاستثنائية الملغاة 168
البند الأول: المحكمة الخاصة للعدل 168
البند الثاني: المحكمة العليا 169
المطلب الثاني: المحكمة العسكرية 171
المبحث الثاني: المحاكم المالية – قضاء متخصص لحماية المال العام– 175
المطلب الأول: المجلس الأعلى للحسابات 177
المطلب الثاني: المجالس الجهوية للحسابات 181
المبحث الثالث: المحكمة الدستورية 184
المطلب الأول: تأليف المحكمة الدستورية 185
المطلب الثاني: مهام المحكمة الدستورية 186

الفصل الثالث

أشخاص القضاء

الفرع الأول: الأشخاص المشكلون للمحاكم 191

المبحث الأول: القضاة 195
المطلب الأول: شروط الولوج إلى سلك القضاء وأصنافه 195
البند الأول: تعيين القضاة 196
البند الثاني: النيابة العامة 199
المطلب الثاني: الحالات التي يوجد فيها القضاة 204
المبحث الثاني: كتابة الضبط 206
المطلب الأول: إطار كتابة الضبط 208
المطلب الثاني: المحررين القضائيين 209
المطلب الثالث: المنتدبين القضائيين 210
الفرع الثاني : مساعدي القضاء 212
المبحث الأول: المحاماة 212
المطلب الأول: شروط الولوج إلى مهنة المحاماة 214
المطلب الثاني: مهام واختصاصات المحامي 216
المطلب الثالث: الوضعيات التي تمارس فيها المهنة 217
المطلب الرابع: هيئات المحامين 219
المبحث الثاني: مهنة التوثيق 222
المطلب الأول: شروط الانخراط في مهنة التوثيق 222
المطلب الثاني: اختصاصات الموثق 224
المبحث الثالث: العدول 225
المطلب الأول: شروط الانخراط في خطة العدالة 226
المطلب الثاني: اختصاصات العدول 229
المطلب الثالث: الهيئة الوطنية للعدول وأجهزتها 231
المبحث الرابع: النساخة 233

المطلب الأول: شروط ولوج مهنة النساخة 233
المطلب الثاني: اختصاصات الناسخ 233
المبحث الخامس: التراجمة المقبولين لدى المحاكم 234
المطلب الأول : الشروط الواجبة في المترشح لممارسة مهنة ترجمان مقبول لدى المحاكم 234
المطلب الثاني: مهام الترجمان المقبول لدى المحاكم 235
المبحث السادس: المفوضين القضائيين 235
المبحث السابع: الخبراء القضائيون 237
الفرع الثالث: القضاء بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل 240
المبحث الأول: المجلس الأعلى للسلطة القضائية 242
المطلب الأول: تأليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية 242
المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية 243
المبحث الثاني: وزارة العدل 245
المطلب الأول: المفتشية العامة 246
المطلب الثاني: مديريات وزارة العدل 248
المبحث الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم 254
المطلب الأول: تفتيش المحاكم 254
المطلب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم 255
المبحث الرابع: المعهد العالي للقضاء 256
المطلب الأول: تنظيم المعهد العالي للقضاء 257
المطلب الثاني: مهام المعهد العالي للقضاء 258
القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي 261
فهرس المواد 283

عبد الرحمان الشرقاوي

أستاذ القانون المدني الاقتصادي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

مطبعة الأمنية - الرباط - 2023

90 درهما